

من المديرة العامة للدراسات والتشريع الجبائي إلى

الموضوع: حول تسجيل كتب اعادة صياغة عقد بيع
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 10 جانفي 2014

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أحلتكم بمقتضاه، قصد ابداء الرأي، ملف السيد
والمتعلق بنظام تسجيل كتب اعادة صياغة عقد بيع، يشرّفني إعلامكم
بما يلي:

تسجّل العقود المعاد تحريرها لتفادي سبب مبطل بالمعلوم القار شريطة:

- تحرير كتب أول وتسجيله بالقباضة المالية،
- عدم المساس بالأركان الأساسية للعقد الأصلي (الأطراف، الثمن، المبيع...)
- عدم تغيير طبيعة العملية،
- بقاء الاتفاقية الأولى حيز التطبيق وعدم فسخها.

وحيث اقتنى السيد [] الشقة عدد [] من إقامة الكائنة []
لدى الشركة [] وذلك بموجب عقد البيع المعروف
بالامضاء عليه بتاريخ 18 جويلية و 3 سبتمبر 1996،

وحيث أنه تمّ بتاريخ 30 جويلية 2005 إبرام عقد توضيحي لعقد البيع بقصد مطابقته لأحكام
الفصل 377 مكرّر من مجلة الحقوق العينية والتنصيص على عدد الرسم العقاري للشقة موضوع
البيع،

وحيث أن عقد البيع تم تسجيله بالقباضة المالية بالمنستير بتاريخ 04 سبتمبر 1996 كما تم تسجيل العقد التوضيحي بتاريخ 24 سبتمبر 2013 بنفس قباضة المالية،

وحيث تم الاحتفاظ ضمن كتب إعادة صياغة عقد بيع بكامل العناصر الأساسية للعقد الأول كما تم تنقيحها لاحقا بمقتضى العقد التوضيحي والمتمثلة في الأطراف المتعاقدة والتمن والملك موضوع البيع، فإن كتب إعادة صياغة عقد بيع المبرم بتاريخ 21 أكتوبر 2013 بين السيد والشركة يسجل بالمعلوم القار المحدد بـ 20 ديناراً عن كل صفحة من كل نسخة من العقد بالإضافة إلى خطايا التأخير المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

والسلام

المدير العام للمؤسسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي